

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 من نظام مجلس النواب نتوجه إلى الحكومة بالسؤال الآتي،
أملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

النائبة بولا يعقوبيان

بيروت في 2020/6/29

دولة رئيس مجلس الوزراء
الأستاذ حسان دياب المحترم

الموضوع: سؤال موجّه إلى الحكومة حول عملية التدقيق المالي الجنائي لحسابات مصرف لبنان.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نتوجه إلى الحكومة بالسؤال التالي:

لما كان مجلس نقابة المحامين في بيروت قد أصدر بياناً بتاريخ 2020/6/25 بعنوان "نقابة المحامين في بيروت تتمسك بالتدقيق المالي الجنائي"، وَرَدَ فيه بأن الحكومة كانت قد اختارت شركة " Kroll " المملوكة من شركة " Duff & Phelps " لإجراء عملية تدقيق جنائي مالي لحسابات مصرف لبنان، وأن نقابة المحامين عَلِمَت منذ أيام بأن وزارة المالية أوقفت التواصل مع شركة " Kroll " لأسباب تتعلق بالأمن القومي، وعضواً أن تتخذ الحكومة قراراً، باستبدال هذه الشركة بشركة تدقيق مالي جنائي أخرى، فإن في نيتها إلغاء التدقيق المالي الجنائي " مخافة التأخر في إجراء مفاوضات جديدة مع المعنيين"، لتخلص نقابة

المحامين في بيانها إلى اعتبار هذا الموضوع بالغ الأهمية والخطورة ويتصل بالمصلحة الوطنية العليا ولا يمكن أن يمرّ على غفلة، وبالتالي فإن النقابة تُحذّر من إلغاء عملية التدقيق المالي الجنائي بشكل كليّ وتُطالب المعنيين التمسك بهذا التدقيق واستبدال الشركة "المشبوّهة" بأخرى بعيدة عن أية شبهة، وتؤكد أن هذه العملية تُشكّل في هذه الأوقات الحرجة وغير المسبوقة، عامل ثقة أساسي للمواطن اللبناني وللمجتمع الدولي، خاصّة وأن الهدف منها بيان مكامن الخلل الحقيقية وتجنيبها في المستقبل، كما وتحديد المسؤوليات على أسس واضحة. رُفّة بالوطن والمواطن.

ولما كان ما ورد في بيان نقابة المحامين أعلاه، يطرّح مخاوف جدية من إلغاء عملية التدقيق المالي الجنائي في حسابات مصرف لبنان، ويبدو مبنياً على معلومات مؤكّدة، وإن الموقف الذي تضمّن ذلك البيان حريّ بالتنبّي والتشديد عليه ومتابعته بمُختلف الوسائل.

لذلك،

أُتشرّف بأن أوجّه بواسطة رئاستكم الموقّرة، سؤالاً إلى الحكومة وتحديدًا إلى دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، على الوجه الآتي:

1- ما هي المرحلة التي بلّغتها عملية التدقيق المالي الجنائي في حسابات مصرف لبنان والتي قرّرتها الحكومة منذ عدّة أشهر؟؟؟

2- هل أن وزارة المالية أوقفت فعلاً التواصل مع شركة " Kroll " التي تمّ اختيارها للقيام بعملية التدقيق المالي الجنائي المنوّه عنها، وذلك لأسباب تتعلّق بالأمن القومي؟؟؟

3- هل أن الحكومة عازمة فعلاً على إلغاء عملية التدقيق المالي الجنائي لحسابات مصرف لبنان عوضاً عن استبدال شركة " Kroll " سالفة الدّكر؟؟؟ و في الحالة الإيجابية، ما هي مُبرّرات إلغاء هذه العملية؟؟؟ وما العائق الذي يحول دون اختيار شركة أخرى للقيام بها؟؟؟.

4- وفي حال كانت الحكومة مُصمَّمة فعلاً على إلغاء عملية التدقيق المالي الجنائي المذكورة، ما هو البديل الذي ستعتمده لبناء عامل الثقة للمواطن اللبناني وللمجتمع الدولي ولتبيان مكامن الخلل الحقيقية وتجنيبها في المستقبل، كما ولتحديد المسؤوليات على أسس واضحة؟؟؟.

بناء على ما تقدم،

فإني آمل من دولتكم إجراء المقتضى القانوني وإحالة هذا السؤال إلى الحكومة للجواب عليه خلال المهلة المحددة في المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، وإلا اضطررت الى تحويل سؤالي هذا إلى استجواب وفقاً للأصول

وتفضلوا بقبول الاحترام

النائبة بولا يعقوبيان

بيروت في 2020/6/29